# تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها

# The challenges of Islamic banking in Algeria and the requirements for its development

بن قايد الشيخ [1]*، عبادة عبد الرؤوف [2]

[1]جامعة غرداية bengaid.cheikh@univ-ghardaia.dz

[2]جامعة غرداية abada.abderraouf@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/06؛ تاريخ المراجعة: 2022/04/15؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال إبراز جملة من المتطلبات القانونية والشرعية من أجل تطويرها والإرتقاء بها باعتبار أن نشاط الصيرفة الإسلامية يشكل نسبة *70%* من حجم التمويل الإسلامي.

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة بحث سبل إدماج هذه الصيرفة في النظام المالي الجزائري والتي تستلزم توفر شروط وجود بيئة داعمة لهذه الصيرفة من مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية ، أدوات مالية (الصكوك)، سوق مالي، وتأمين تكافلي، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر لن يكتمل بوضع إطار قانوني وشرعي لهذا النشاط ما لم ترافقه وتسانده إرادة سياسية ترافق هذا المسعى وهو ما لمسناه مؤخراً من خلال إصدار تنظيم قانوني يؤطر ممارسة العمليات البنكية وفق احكام الشريعة.

**الكلمات المفتاحية:** صيرفة إسلامية، نظام مالي إسلامي، إطار قانوني وشرعي، بنك الجزائر.

**تصنيف JEL** : **G23**، G21.

**Abstract:**

This research paper aims to study and evaluate the experience of Islamic banking in Algeria by highlighting a set of legal and Sharia requirements in order to develop and advance them, given that the activity of Islamic banking constitutes 70% of the volume of Islamic finance.

We have also tried, through this study, to discuss ways to integrate this banking into the Algerian financial system, which requires the availability of conditions for a supportive environment for this banking from Islamic financial and banking institutions, financial instruments (sukuk), financial market, and solidarity insurance. The study concluded that the success of the application of Islamic banking In Algeria, a legal and legal framework for this activity will not be completed unless it is accompanied and supported by a political will accompanying this endeavor, which we have seen recently through the issuance of a legal regulation that frames the practice of banking operations in accordance with the provisions of Sharia.

**Key words**: Islamic banking, Islamic financial system, legal framework and Sharia law, Bank of Algeria.

**Jel Classification Codes: G23, G21.**

## I.مقدمة

تشهد صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر تحولات هامة في الأونة الأخيرة بفعل الإهتمام المتزايد بإدماج الصيرفة الإسلامية ومحاولة تذليل الصعوبات التي حالت دون تطبيقها وادماجها في النظام المالي الجزائري، الذي يعتبر من الأوائل عربيا في اعتماد هذه التجربة وذلك من خلال بنك البركة سنة 1990 ومصرف السلام سنة 2008 اللذان ينشطان في ظل بيئة قانونية خاصة بالبنوك التقليدية.

وبإصدار تنظيم جديد تحت رقم 20-02 الذي ينظم العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تكون الجزائر قد اقتربت من النموذج الثاني الذي يصنّف الدول التي لها قوانين خاصة بالصيرفة الإسلامية كماليزيا، تركيا، الإمارات، المغرب، سوريا، الكويت.. ولكن تبقى هذه الخطوة غير كافية ما لم ترافقها مجموعة من المتطلبات شرعية ، قانونية، تنظيمية، توفر لها بيئة مناسبة وداعمة لتطوير صناعة التمويل الإسلامي في بلادنا.

وأمام هذا الوضعية التي تتطلب تدارك التأخر المسجّل في اعتماد الصيرفة الإسلامية وضرورتها في استقطاب موارد مالية متداولة خارج النظام المصرفي، يتعيّن تجنيد كافة القدرات والطاقات لتوفير بيئة ملائمة وداعمة لصناعة مالية إسلامية مكمّلة للصناعة المالية التقليدية خدمة لتمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر.

**الإشكالية :**

**ما هي معوّقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وماهي متطلبات الإرتقاء بها والشروط الواجب توفرها في انجاح تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟.**

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤل السابقة، يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:

1. نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرهون بتوفير بيئة قانونية وشرعية مناسبة.
2. تأطير الصيرفة الإسلامية في الجانب القانوني والشرعي يزيد من فرص نجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
3. وجود إرادة سياسية مع إصلاحات قانونية مرافقة كفيلان بنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الجزائر في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية، ومعرفة معوقاتها والصعوبات والتحديات التي واجهتها منذ بداية انطلاقة هاته التجربة التي لا تتجاوز ثلاثة عقود ، بالإضافة إلى دراسة متطلبات تطبيق هذه الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في ظل وجود بنك مركزي واحد يشرف على منظومتين مصرفيتين واحدة تقليدية وأخرى اسلامية مع اخضاعهما لقانون النقد والقرض 90-10، كما نهدف من خلال هذه الدراسة ايضاً إلى تسليط الضوء على جديد الصيرفة الإسلامية في المجال التنظيمي من خلال إصدار تنظيم 20-02 الذي ينظم ويؤطر المعاملات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية.

**أهمية الدراسة:**

يمثل هذا البحث محاولة متواضعة لتوضيح مزايا الصيرفة الإسلامية كبديل واقعي وعملي لنظام التمويل التقليدي(الربوي) على المستوى العالمي أو المحلي، إضافة إلى تبيين أهم العوائق التي تحول دون إدماجها في النظام المصرفي الجزائري واستشراف بعض المتطلبات الواجب توفرها لإدماج منتجات المالية الإسلامية في الجزائر سواء .

**الدراسات السابقة:**

1. **دراسة فطوم معمر، بعنوان "إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر"**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، المجلد5، العدد02،2014، حيث تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى ثلاث محاور الأول تناول مقاربة مفاهمية حول التمويل

الإسلامي، والمحور الثانى تطرق إلى إبراز أدوات التمويل المستخدمة في الصيرفة الإسلامية، أما المحور الثالث فركزت فيه الباحثة على وضع مقترحات لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يمكنها من أن تكون رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، في ظل توفر موارد بشرية هائلة كما أن السوق الجزائرية كبيرة، وبإمكانها أن تكون بيئة جيدة لنمو القطاع المالي الإسلامي، كما أن تنوع عقود التمويل الإسلامي يبرز مستقبلا إمكانيات هائلة لمسألة التمويل في الجزائر.

**2. دراسة عبد الرزاق بوعيطة بعنوان "واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري" مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة البليدة، المجلد 9 العدد3، 2018** ، حيث تطرقت هذه الورقة البحثية لدراسة النظام المصرفي الجزائري بشكل مختصر ودقيق، وإلى واقع المصارف الإسلامية في الجزائر وآفاقها المستقبلية، وقد وجدنا أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات من أهمها عدم وجود قوانين واضحة تنظم وتسير وتساعد على العمل المصرفي الإسلامي؛ بالإضافة إلى نقص التكوين في مجال العمل المصرفي الإسلامي، والدليل على ذلك أن معظم كوادر الفروع الإسلامية هم من خريجي المصرفية التقليدية كما خلصت الدراسة إلى التفكير في إنشاء هيئة شرعية عليا ومتخصصة تعمل عل وضع أسس العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ومراقبته ونشره وتدريب الكوادر والرجوع إليها في كل صغيرة وكبيرة ولعلى هناك بادرة من قبل المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر.

3. **دراسة محمد الأمين عيراش، عبد العزيز طيبة، عمار طهرات بعنوان، معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات مواجهتها. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال/ المجلد 60 العدد 63 /جانفي 2020**، حيث تناولت الدراسة ابراز معوقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والتي تشمل الجوانب التشريعية والتنظيمية كالقوانين والأنظمة الصادرة من بنك الجزائر لإدارة النظام المصرفي لاسيما قانون النقد والقرض على غرار الأمر 11 03 والأوامر المعدلة والمتممة له، لتمكين المصارف الإسلامية من تطوير منتجاتها وتقديم خدمات مبتكرة، وخلصت الدراسة إلى وجوب اعادة النظر في التشريعات الحالية وتعديلها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية على غرار النظام 02. 18 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية.

**محتويات الدراسة :**

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

المحور الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

المحور الثاني: شروط و متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؛

المحور الثالث: دراسة تطبيقية حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها.

## II.الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يعتبر الإطار التشريعي والقانوني حجر الزاوية في منظومة الصناعة المالية الإسلامية، من خلال تأطير مكونات المالية الإسلامية التي تشمل الصيرفة الإسلامية، والتامين الإسلامي والصكوك، حيث تحاول الجزائر غرار بعض البلدان المجاورة التي وضعت قوانين تنظم الصيرفة الإسلامية كالمغرب وتونس، أن تواكب مسيرة هذه الدول بوضع نصوص قانونية في شكل تنظيم يؤطر نشاط الصيرفة الإسلامية وذلك بإستحداث تنظيمين الأول 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية، والثاني 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في أفريل 2020.

### 1. التنظيم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية :

قبل تاريخ 2018/11/04 لم يكن للجزائر أي تنظيم أو تشريع قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية والمعاملات المالية الإسلامية بالرغم من وجود بنكين هما بنك البركة ومصرف السلام اللذان ينشطان بترخيص من طرف بنك الجزائر، بعدها تم إصدار تنظيم جديد من طرف

البنك المركزي الجزائري من خلال مجلس النقد والقرض ينص على الترخيص للمعاملات المالية الإسلامية والمسماة بالصيرفة التشاركية تحت نظام رقم:18-02 (الجريدة الرسمية، 2018)، الصادر في 2018/11/04 في مواده 12 ، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بـ "الصيرفة التشاركية" من طرف المصارف والمؤسسات المالية، لكن ما يُعيب على هذا التنظيم أنه لم يتبع بنصوص تنظيمية تساعد على شرح إجراءات تطبيقه على أرض الواقع، كما لوحظ من خلال تسمية "الصيرفة التشاركية" أن مسؤولي بنك الجزائر لا يزال لديهم حساسية لمصطلح اسلامي بالرغم أن دول أوروبية وأجنبية غير إسلامية لا ترى في ذلك حرجاً مادام يفيد في استقطاب مدخرات أفراد الجاليات المسلمة لفائدة اقتصادها.

إن الهدف الأساسي من هذا القانون هو السعي إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة" التشاركية "التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

ولإزالة اللبس الذي قد يرتبط بمصطلح الصيرفة التشاركية، فقد عرّفت المادة الثانية من القانون العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية على أنها العلميات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر 03 11 –والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص :المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار (عبد الكريم احمد قندوز ، 2020).

### 2. التنظيم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

ومن أجل الإسراع في تفعيل الصيرفة الإسلامية، والإستفادة أكثر من الأموال المكتنزة خارج الإقتصاد والغير موظفة، وكذا تزايد الضغوط من طرف الخبراء والمختصين في الإقتصاد بضرورة اتخاذ اجراءات جدية وسريعة لتسريع ادماج المالية الإسلامية في منظومتنا المصرفية، تم إصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 141هـ الموافق لـ 15 مارس 2020 (الجريدة الرسمية، 2020)، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي يمكن القول أن هذا التنظيم هو ترجمة للإرادة السياسية للبلاد التي تعوّل كثيرا على توظيف كل طاقاتها المالية خدمة للإقتصاد الوطني.

إن هذا التنظيم يحمل في طياته الكثير من النقاط الإيجابية، حول مستقبل المعاملات المصرفية الإسلامية وتطرق إلى عدة جوانب كطبيعة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومختلف المنتجات المالية التي تقدمها وآليات الرقابة الشرعية، وكثير من النقاط الهامة نستعرضها فيما يلي:

- يشترط بنك الجزائر التصريح المسبق لتقديم منتجات مالية إسلامية وذلك بتقديم ملف عن المنتج المالي يحتوي على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- ينص التنظيم 20-02 على أن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية هي كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد، بمعنى أن هذه المعاملات المالية تتجنب الفوائد الربوية أخذا أو عطاءاً؛
- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب إحترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تلتزم بالشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير الدورية التنظيمية؛
- يحصر التنظيم الجديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بثماني منتجات وهي مرابحة، مشاركة، مضاربة، الإجارة، بيع السّلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار، كما حرص هذا التنظيم على تعريف كل منتج من هذه المنتجات بصفة دقيقة ومحددة؛

- فيما يخص الشبابيك الإسلامية ألزم التنظيم ان يكون لها استقلالية مالية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب الفصل الكامل بين محاسبة الشبابيك الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى؛ كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن؛
- في مجال الرقابة الشرعية ألزم التنظيم بإنشاء هيئة شرعية تتولى الإشراف ومراقبة مدى تطابق المنتجات المالية الإسلامية وفق احكام الشريعة، على أن تظم هذه الهيئة على الأقل ثلاثة أعضاء يتم تعينهم من طرف الجمعية العامة.

وعليه نرى بأن هذا التأطير القانوني الجديد الذي جاء بعد الحاح من طرف المتعاملين والبنوك والخبراء، يجب أن يراعي مقوّمات التقنين من خلال النظر إلى ابعاده الشرعية والقانونية وكذا البعد المعاملاتي أو التعاقدي للمالية الإسلامية ( Transactional) demension، بمعنى ضبط النظام القانوني (الجريدة الرسمية، 2003)، يسمح او حتى يضمن احترام المنتجات او الخدمات المالية الإسلامية لقواعد الشريعة. ثم بعد ذلك البعد المؤسساتي أو النظامي ( Institutional dimension) للمالية الإسلامية، والمقصود بذلك أن المؤسسات المصرفية والمالية التي تقدم المنتجات أو الخدمات المالية الإسلامية يتوجّب عليها احترام نمط هيكلي وإجرائي محدد مسبقاً (مفتاح بوجلال ، 2020).

**3. التعليمة رقم: 03-20**

تهدف هذه التعليمة إلى تعريف منتجات الصرفة الإسلامية، وفقا للمادة الرابعة من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 141هـ الموافق لـ 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتحديد الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها.

وتنص المادة 2 من هذه التعليمة على أن البنوك أو المؤسسات المالية التي تريد تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يشترط عليها تقديم طلب ترخيص لدى بنك الجزائر مرفوقا بشهادة المطابقة لهذه المنتجات والضمانات المتعلقة بها لأحكام الشريعة، تسلّم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامي (بنك الجزائر، 2021)

**4 .إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:**

تدعّمت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدعامة شرعية طالما أوصى بها الخبراء والمختصين في الملتقيات والندوات العلمية، من خلال إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021) يوم 01 أفريل 2020م تحت وصاية المجلس الإسلامي الأعلى ومن أبرز مهامها (المجلس الإسلامي الأعلى ، 2020):

- تقويم مدى مطابقة المنتوجات المالية التي تتعامل بها المصارف المؤسسات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إبداء الرأي الشرعي في أية منتجات مالية أخرى قد تعرض عليها، ولا سيما في مجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة (البورصة) والتمويل الخيري (زكاة ووقف وصدقات)؛
- مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الإسلامية التي اعتمدتها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية؛
- منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك و المؤسسات المصرفية و هي "المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية؛

وعليه يتضح لنا بأن جهاز الرقابة الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية يهتم أساساً بالحفاظ على التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مجالات ونشاطات تلك المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية الصادرة عنه.

ولكن ما يعاب على هذه الهيئة من خلال تشكيلتها وإطارها القانوني يشوبه خلل تنظيمي وأخلاقي من حيث تعارض المصالح ، بحيث أن جل أعضاء هذه الهيئة الوطنية يتواجدون في أكثر من لجنة فتوى على مستوى البنوك وهذا غير معمول به في كثير من الدول التي لها هيئات شرعية مماثلة، كما يرى بعض المختصين أن تكون هذه الهيئة تنفيذية وليس تحت وصاية المجلس الإسلامي الأعلى (مرسوم رئاسي ، 2017)، الذي هو هيئة استشارية فقط.

## III. شروط و متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من الشروط الواجب توفرها بعضها يتعلق بالجانب القانوني من تشريع وتنظيم وتعديل للقوانين السارية، والبعض منها متعلق بالجوانب الفقهية التي تعطي المصداقية الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة، وعوامل أخرى مرتبطة بحوكمة العمليات المصرفية، والإهتمام بالتكوين المورد البشري بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد.

**1. إصدار قانون يعدّل ويتمّم قانون النقد والقرض:** يتضمن مواد أساسية تقنن جميع المعاملات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أو لدى الشبابيك الإسلامية، حيث يجب الأخذ بعين الإعتبار عند إصدار مثل هذه التعديلات أن تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع من جهة ولها مرونة تتكيف مع تغير الظروف الاقتصادية للبلاد من جهة اخرى.

**2. إعادة ضبط وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي:** يتعين بلورة تصور لصياغة علاقة جديدة خصوصاً في ظل التنظيم الجديد 20-02، بما يلائم ويتكيّف مع طبيعة هذه المصارف التي تختلف وتتميز في نشاطها مع البنوك التقليدية، وبالتالي يتحتم على البنك المركزي أن يراجع بعض القوانين التي تنظم العلاقة بينهما في الجوانب الأساسية التالية:

- نسبة الإحتياطي القانوني: حيث أن الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالبنوك التجارية، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى البنك، لذا يُقترح أن تفرض هذه النسبة إلاّ على الودائع الجاري، لأن فرض هذه النسبة على ودائع الاستثمار لدى البنوك الإسلامية لا يسمح لها بتوظيفها واستثمارها، مما يتسبب في تراجع عوائد المصارف الإسلامية، وبالتالي يتعين على البنك المركزي يكيّف قوانينه في هذا الجانب وذلك بعدم اخضاع الودائع الإستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الإحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها (سليمان ناصر، 2006)؛
- وظيفة الملجأ الأخير للإقراض: وذلك من خلال ممارسة البنك المركزي لهذه الوظيفة من أجل منح المصارف الإسلامية تسهيلات بدون فوائد، بسبب عدم تعامل هذه المصارف بالفائدة أخذاً أو عطاءاً، وقد تكون هاته التمويلات للمصارف الإسلامية على أساس صيغة المضاربة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بمعدل يتفق عليه مسبقاً، أو أي صيغة أخرى يقترحها البنك المركزي؛

**3.سياسة السقوف الإئتمانية:**

تعتبر سياسة السقوف الإئتمانية المفروضة من طرف البنوك غير ملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتضرّ بها أكثر من المصارف التقليدية لأن هذه الخيرة تقوم بإيداع فائض السيولة عندها لدى المصارف الأخرى مقابل فوائد معينة عكس المصارف الإسلامية التي تتضرر بفعل بقاء الأموال مجمدّة لديها(سليمان (ناصر، 2005)؛

**4.إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية:**

بالنظر إلى تجارب بعض الدول من خلال إصدار قوانين في مجال تطبيق الصكوك في أنظمتها المالية كدولة ماليزيا (1983)، الأردن (2012)، تونس- 2013- (الرسمي، 2013) ، السودان(1995)*، والمغرب (2018) يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب السابقة لهذه الدول خصوصاً التجربة الماليزية من أجل إدماج وتطبيق الصكوك في النظام المالي الجزائري وإنعاش السوق المالي الذي يعاني من ركود شديد.

وعلى غرار الكثير من الدول التي تحوز أنظمتها المالية على إطار قانوني وتشريعي للصكوك، يجب على الجزائر مواكبة التطور السريع في مجال ابتكار الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المالية المتنوعة، وذلك بإصدار قانون خاص لتطبيق وتداول الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر وهذا تحقيقاً لعدة أهداف منها تنشيط هذه البورصة التي بقيت شبه ميتة منذ إنشاءها في التسعينات من القرن الماضي ، وهذا من

خلال وضع قانون خاص بالصكوك الإسلامية وإجراء تعديلات على بعض القوانين مثل القانون التجاري، قانون الضرائب، وتعديل قانون بورصة الجزائر (الشيخ، 2019)

**5. إعطاء أهمية أكبر لقطاع التأمين التكافلي:**

وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية 2020 مادة قانونية متممة للمادة 103 (المادة 203 مكرر) من الأمر 95 - 07 تسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي، استجابة لطلبات المتعاملين الراغبين في ممارسة نشاط تأميني متوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ونصت المادة كما يلي: "المادة 203 مكرر: يمكن لشركات التأمين كذلك إجراء معاملات تأمين على شكل تكافل". وتعرف المادة ذاتها طبيعة التأمين التكافلي: "يعني بالتأمين التكافلي نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون ، معنويون يطلق عليهم اسم " المشاركون" ، ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث المخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة"، و تسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى " صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين" و تتوافق العمليا ت والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي يتعين احترامها.

كما تعزّز قطاع التأمين التكافلي بإطار قانوني هام يحدّد شروط وكيفيات ممارسة التامين التكافلي في الجزائر من خلال مرسوم تنفيذي رقم 21 المؤرخ في 23 فيفري 2021. (الرسمية، 2021)

ومن هذا المنطلق فإن تطوير نموذج جديد لمنظومة صناعة التأمين التكافلي، يعدّ سابقة نوعية في الاقتصاد الجزائري الذي يتوجه بقوة نحو الصيرفة الإسلامية، حيث كشف صالح صالحي بأن التعاملات التكافلية التي تحكم صناعة التأمين الإسلامية بلغ حجمها 50 مليار دولار عالمياً، لم تتجاوز حصة الاقتصاد الجزائري منها سوى 42 مليون دولار، بنسبة 3.5 % من سوق التأمينات الجزائرية، التي قدرت قيمتها بـ 146 مليار دينار (14600 مليار سنتيم)، أي حوالي 1,2 مليار دولار تقريبا، بنسبة 0,7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تشكل 20% من القدرات الممكنة للاقتصاد الجزائري فقط، والتي يمكن زيادتها الي خمسة أضعاف، وتتضاعف معها حصة التأمين التكافلي.

ومن شأن اعتماد هذا المشروع الجديد لتطوير منظومة التأمين التكافلية في التجربة الجزائرية، أن يؤدي الي إعادة التوازن في العلاقة بين المشتركين والمساهمين، وبين شركات التأمين وصناديق المشتركين، من خلال رسملة الفائض التأميني التكافلي، وتنمية الاستثمار المشترك للأرباع التأمينية، وتنويع محفظة الاستثمار التكافلي، وإيجاد مصادر متعددة لتمويل العجز التأميني التكافلي. وهذا كله في إطار إيجاد بديل لتطوير صناعة التأمين التكافلية في الاقتصاد الجزائري، لتثمين المسار الجديد لإدماج التأمين التكافلي في إطار المرسوم التنفيذي رقم 21-81 لسنة 2021، الذي ينظم ممارسة عمليات التأمين التكافلي، وإثراءا لمخطط عمل الحكومة في سبتمبر 2021، الذي أكد على تطوير الاطار التنظيمي والمؤسساتي للصناعة المصرفية الاسلامية وما يرتبط به من مؤسسات على غرار الصكوك والتكافل (صالحي، 2021).

وسيساعد القانون الجديد في السماح بعمل مريح لشركات التأمين التكافلي وحتى قيام شركات التأمين التجارية بإنشاء صناديق تأمين تكافلي تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث أصبح لهذا الشكل من الشركات أساس قانوني، ولا شك أن ذلك سيعزز سوق التأمين من خلال استخدام نماذج جديدة للتأمين لم تكن معروفة لدى العموم.

**6. التكوين والتأطير:**

وذلك بإدماج برامج وتخصصات للمالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل، مع تأطير ذلك باتفاقيات بين الجامعات والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تسمح بإجراء تربصات وتحسين المستوى لفائدة الطلبة والأساتذة، بالإضافة إلى إنشاء مركز ابحاث متخصص في الصناعة المالية الاسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقاتها ومستجداتها على غرار الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (Isra) في ماليزيا.

## IV. دراسة تطبيقية حول واقع ومتطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها

سوف نتناول في هذه الدراسة الميدانية واقع ومتطلبات إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال اداة الإستبيان الموزع على العاملين والموظفين في مجال المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الأدوات الإحصائية المعمول بها في هذا المجال.

**4.1 عينة الدراسة** : كون الظاهرة المدروسة تتعلق بمتطلبات إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فإن المجتمع المحدد للدراسة يتمثل في المديرين ورؤساء المصالح وإطارات في البنوك الإسلامية بولاية غرداية وبعد موافقة إدارة البنوك على إجراء الدراسة الميدانية على مستواها أبدت استعدادها على مساعدتنا وبالتالي كان اعتمادنا على هذه البنوك كعينة للدراسة حيث تم توزيع 55 استبانة واسترجاع 29 استبانة.

**4.2 أداة الدراسة:** تم إعداد استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة حول " متطلبات إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة ،ويتكون هذا الاستبيان من قسمين يتناول القسم الأول: السمات الشخصية للمستجيب (الجنس، العمر، المستوى العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي)، أما القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 48 عبارة موزعة على محورين رئيسيين هما المحور الأول : المعوقات القانونية والشرعية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الذي ينقسم إلى ثلاثة أبعاد: البعد الأول المعوقات القانونية ويتكون من (7) عبارات، البعد الثاني المعوقات الشرعية ويتكون من (8) عبارات، البعد الثالث المعوقات التنظيمية والإدارية يتكون من (7) عبارات، والمحور الثاني متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر وينقسم إلى ثلاث أبعاد: البعد الأول المتطلبات القانونية يتكون من (8) عبارات، البعد الثاني المتطلبات الشرعية ويتكون من (8) عبارات، والبعد الثالث متطلبات عامة يتكون من (10)عبارات.

**4.3 أدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة**

من أجل تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة بالبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss 20 لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة وهي : والمتوسطات الحسابية واستخدام الانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لإختبار صدق الإستبيان، صحة وثبات أداة الدراسة ولاختبار أداة القياس تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة ثبات الإجابات على فقرات الاستبيان، واستخدام اختبار Shapiro-Wilkلمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات، كما تم استخدام المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الخماسي لتحديد الاتجاه العام لآراء المستجوبين في كل محور من محاور الاستبيان، بالإضافة إلى استخدام إختبار ت للعينة الواحدة One-Sample T Test وإختبار Chi-Square، مع تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العوامل التي تعيق أو التي تساهم في إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**اولا: تقويم الإستبيان**

سنقوم بإجراء تقويم محاور الإستبيان من حيث الصدق والثبات بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي وفق مايلي:

**1- إختبار صدق الإستبانة**

**الجدول رقم (01) :نتائج اختبار صدق الاستبانة**

| المحاور | | إجمالي الإستبيان |
|---|---|---|
| المعوقات القانونية والشرعية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر | معامل إرتباط بيرسون | 0.927 |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر | معامل إرتباط بيرسون | 0.758 |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج مخرجات البرنامج spss.

من خلال الجدول رقم (01): نلاحظ ان معاملات الارتباط بين المحاور والإجمالي الإستبيان قوية، ولها معنوية إحصائية لأن Sig تساوي 0.000 و 0.000 أقل من 0.05 عند مستوى معنوية $\alpha$=5%، وبالتالي فإن الاستبيان اجتاز اختبار الصدق

**2- اختبار ثبات الاستبانة**

**جدول رقم (02): نتائج اختبار ثبات الاستبانة**

| المحاور | عدد العبارات | معامل الثبات |
|---|---|---|
| محور المعوقات القانونية والشرعية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر | 22 | 0.879 |
| محور متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر | 26 | 0.858 |
| الإجمـــــــــــــالي | 48 | 0.915 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss.

لقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحديد درجة ثبات الاستبانة، حيث بلغت نتيجة الاختبار: 87.9 % بالنسبة لمحور المعوقات القانونية والشرعية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 85.8 % بالنسبة لمحور متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و91.5 % بالنسبة لإجمالي الاستبيان، وهي نسب كافية من الناحية الإحصائية للاستمرار في إجراءات البحث، وهذا ما يعكس مدى فعالية وثبات الاستبانة.

**3- اختبار التوزيع الطبيعي**

**الجدول رقم (03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور**

| | المعوقات القانونية | المعوقات الشرعية | المعوقات التنظيمية والإدارية | المتطلبات القانونية | المتطلبات الشرعية | متطلبات عامة | المعوقات القانونية والشرعية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر | متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إحصائية Shapiro-Wilk | 0.956 | 0.963 | 0.911 | 0.943 | 0.926 | 0.949 | 0.961 | 0.904 |
| مستوى المعنوية | 0.258 | 0.394 | 0.018 | 0.118 | 0.043 | 0.176 | 0.355 | 0.012 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج مخرجات البرنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن قيمة المعنوية للإحصائية Shapiro-Wilk للأبعاد المعوقات القانونية، المعوقات الشرعية، المتطلبات القانونية، متطلبات عامة، ومحور المعوقات القانونية والشرعية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي 0.258، 0.394، 0.018، 0.176 و0.355على التوالي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي سوف نستخدم الاختبارات المعلمية عند إجراء الاختبارات الإحصائية.

كما نلاحظ أن قيمة المعنوية للإحصائية Shapiro-Wilk للأبعاد المعوقات التنظيمية والإدارية، المتطلبات الشرعية، ومحور متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي 0.018، 0.043 و0.012على التوالي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن البيانات لا تتبع توزيع الطبيعي وبالتالي سوف نستخدم الاختبارات اللامعلمية عند إجراء الاختبارات الإحصائية.

**ثانيا: دراسة أراء المستجوبين حول محور المعوقات القانونية والشرعية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

**1- درسة أراء المستجوبين حول البعد : المعوقات القانونية**

من خلال الجدول 04 سنحاول تسليط الضوء على المعوقات القانونية للصيرفة الإسلامية ، حيث أسفرت نتائج دراسة أراء المستجوبين على ما يلي:

**الجدول رقم (04): نتائج دراسة أراء المستجوبين حول البعد : المعوقات القانونية**

| الرقم | العبارات | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تـأخر إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية (تنظيم 2020) أثّر على تطوير هذا النشاط المصرفي في الجزائر | 0.772 | 4.10 | موافق |
| 02 | خضوع الصيرفة الإسلامية لقوانين الصيرفة التقليدية لا يخدم العمل المصرفي الإسلامي. | 0.739 | 3.76 | موافق |
| 03 | القوانين المرافقة للصيرفة الإسلامية( قانون الضرائب، القانون التجاري) غير | 0.871 | 4.52 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | متوافقة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر. | | | |
| 04 | آليات رقابة بنك الجزائر على المصارف الإسلامية لا تتماشى مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي. | 0.797 | 3.72 | موافق |
| 05 | قانون النقد والقرض لا يتكيف مع طبيعة المصارف الإسلامية في الجزائر. | 0.823 | 3.97 | موافق |
| 06 | تعاني المصارف الإسلامية في علاقتها مع بنك الجزائر في كيفية حساب ومكونات بعض المؤشرات مثل: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة، نسبة كفاية رأس المال | 0.649 | 3.28 | محايد |
| 07 | يحتاج نشاط الصيرفة الإسلامية إلى محاكم مختصة تبت في الخلافات الناتجة عن تطبيق منتجات التمويل الإسلامية | 0.802 | 3.00 | محايد |
| | **المعوقات القانونية** | **0.50403** | **3.7635** | موافق |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن آراء المستجوبين على معظم عبارات محور المعوقات القانونية بالموافقة إلا العبارتين العبارة رقم (06): تعاني المصارف الإسلامية في علاقتها مع بنك الجزائر في كيفية حساب ومكونات بعض المؤشرات مثل: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة، نسبة كفاية رأس المال والعبارة رقم (07): يحتاج نشاط الصيرفة الإسلامية إلى محاكم مختصة تبت في الخلافات الناتجة عن تطبيق منتجات التمويل الإسلامية فقد كانت آراء المستجوبين محايد، أما أراء المستجوبين على المحور المعوقات القانونية في مجمله فقد كانت بانحراف معياري 0.5043 و متوسط حسابي 3.7635 الذي يقع في المجال من 3.40 إلى 4.19 بالنسبة للمتوسط الحسابي المرجح، مما يدل على موافقة المستجوبين على محور المعوقات القانونية، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

**الجدول رقم (05): نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة للبعد المعوقات القانونية**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| المعوقات القانونية | 8.158 | 28 | .000 | .76355 | .5718 | .9553 |

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يعني أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.، وهذا ما يؤكد أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد المعوقات القانونية كانت بالموافقة.

### 2- درسة أراء المستجوبين حول البعد : المعوقات الشرعية

من خلال الجدول 06 سنحاول تسليط الضوء على المعوقات الشرعية للصيرفة الإسلامية ، حيث أسفرت نتائج دراسة أراء المستجوبين على ما يلي:

**الجدول رقم (06): نتائج دراسة أراء المستجوبين حول البعد : المعوقات الشرعية**

| الرقم | العبارات | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تأخر إنشاء هيئة الرقابة الشرعية إلى غاية افريل 2020 أثر سلبا على إضفاء المصداقية الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية في الجزائر. | 0.827 | 3.55 | موافق |
| 02 | اختلاف وتضارب الفتاوى الشرعية يضر بسمعة منتجات الصيرفة الإسلامية المطبقة في الجزائر | 0.780 | 3.59 | موافق |
| 03 | قلة عدد الفقهاء والمتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية يُعيق انتشار وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر | 0.910 | 3.45 | موافق |
| 04 | الإختلافات الفقهية بين الفقهاء والمذاهب يؤثر سلباً على نشاط ومصداقية العمل المصرفي الإسلامي. | 0.806 | 3.31 | محايد |
| 05 | عدم إلتزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالضوابط الشرعية يضر بسمعة هذه المؤسسات ومنتجاتها المالية والمصرفية. | 0.882 | 3.72 | موافق |
| 06 | غياب الأثر القانوني للأحكام الشرعية المنظمة لأعمال الصيرفة الإسلامية. | 0.802 | 3.00 | محايد |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 07 | عدم وجود محاكم مختصة للبت في الخلافات الناتجة عن تطبيق واستخدام منتجات الصيرفة الإسلامية. | 0.731 | 3.03 | محايد |
| 08 | تضييق عمل هيئة الرقابة الشرعية وحصره في مراقبة وضمان تطبيق الأراء بالمطابقة التي تصدرها الهيئة العليا يؤثر سلبا على مستقبل المالية الإسلامية في الجزائر | 0.686 | 3.45 | موافق |
| | **المعوقات الشرعية** | 0.54522 | 3.3879 | محايد |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن آراء المستجوبين على عبارات محور المعوقات الشرعية كانت متوازنة من حيث العدد أربعة موافق وأربعة محايد، أما أراء المستجوبين على المحور المعوقات الشرعية في مجمله فقد كانت بإنحراف معياري 0.545 و متوسط حسابي 3.39 والذي يقع في المجال من 2,60 إلى 3,39 بالنسبة للمتوسط الحسابي المرجح، مما يدل على أن أراء المستجوبين على محور المعوقات الشرعية كانت محايدة، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

**الجدول رقم (07): نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة للبعد المعوقات الشرعية**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| المعوقات الشرعية | 3.832 | 28 | .001 | .38793 | .1805 | .5953 |

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية sig تساوي 0.001 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يعني أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.، وهذا ما يؤكد أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد المعوقات الشرعية كانت محايدة.

### 3- دراسة أراء المستجوبين حول البعد : المعوقات التنظيمية والإدارية

من خلال الجدول 8 سنحاول تسليط الضوء على المعوقات التنظيمية والادارية للصيرفة الإسلامية ، حيث أسفرت نتائج دراسة أراء المستجوبين على ما يلي:

**الجدول رقم (08): نتائج دراسة أراء المستجوبين حول البعد : المعوقات التنظيمية والادارية**

| الرقم | العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | وجود بيروقراطية وغياب الحوكمة والشفافية لا يشجع الإقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية | 0.577 | 3.76 | موافق |
| 02 | تخلّف أنظمة الدفع الإلكتروني لا يساعد على تطوير صناعة التمويل الإسلامي | 0.673 | 3.10 | محايد |
| 03 | غياب مؤسسات البحث وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من بين أسباب ضعف وتأخر هذا النشاط في الجزائر. | 0.704 | 3.93 | موافق |
| 04 | نقص الإطارات المتخصصة في مجال المعاملات المالية الإسلامية يعيق تطور نشاط الصيرفة الإسلامية. | 0.677 | 3.62 | موافق |
| 05 | ترجع أسباب تأخر إدماج الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري إلى غياب الإرادة السياسية. | 0.670 | 4.66 | موافق |
| 06 | يحتاج نظام التمويل الإسلامي إلى شبكة واسعة لفروع المصارف الإسلامية عبر مختلف جهات الوطن | 0.530 | 3.93 | موافق |
| 07 | غياب سوق مالية ونقدية متطورة في الجزائر يّعيق كثيرا تطور الصيرفة الإسلامية. | 0.688 | 3.48 | موافق |
| | **المعوقات التنظيمية والإدارية** | 0.33854 | 3.7833 | موافق |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن آراء المستجوبين على معظم عبارات محور المعوقات القانونية بالموافقة إلا العبارة رقم (02): تخلّف أنظمة الدفع الإلكتروني لا يساعد على تطوير صناعة التمويل الإسلامي فقد كانت آراء المستجوبين محايد، أما أراء المستجوبين على محور المعوقات التنظيمية والإدارية في مجمله فقد كانت بإنحراف معياري 0.339 و متوسط حسابي 3.78 الذي يقع في

المجال من 3.40 إلى 4.19 بالنسبة للمتوسط الحسابي المرجح، مما يدل على أن أراء المستجوبين على محور المعوقات القانونية كانت بالموافقة، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

**الجدول رقم (09): نتائج اختبار "كي دو" للبعد المعوقات التنظيمية والادارية**

| | المعوقات التنظيمية والادارية |
|---|---|
| Chi-Square | 19.724[a] |
| df | 8 |
| Asymp. Sig. | .011 |

**المصدر:** مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية sig لاختبار Chi-Square تساوي 0.011 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يعني أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.، وهذا ما يؤكد أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد المعوقات التنظيمية والادارية كانت بالموافقة.

**ثالثا: متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

من خلال الجدول 10 سنحاول تسليط الضوء على متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية من حيث البعد القانوني، حيث أسفرت نتائج دراسة أراء المستجوبين على ما يلي:

**1- دراسة أراء المستجوبين حول البعد : المتطلبات القانونية**

**الجدول رقم (10): نتائج دراسة أراء المستجوبين حول البعد: المتطلبات القانونية**

| الرقم | العبارات | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تعديل قانون النقد والقرض بإدراج فصلاً خاصا بمجال الصيرفة الإسلامية، قد يعزز المكانة القانونية لإرساء المعاملات المالية الإسلامية | 0.501 | 4.41 | موافق |
| 02 | التنظيم 20-02 كإطار قانوني أكثر ملائمة لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر. | 0.670 | 4.34 | موافق |
| 03 | إلزام التنظيم 20-02 بضرورة الفصل المالي والمحاسبي لحسابات الشباك الإسلامي عن حساب البنك التقليدي يعزّز من مصداقية النوافذ الإسلامية وزيادة الإقبال عليها. | 0.602 | 3.83 | موافق |
| 04 | اشتراط التنظيم 20-02 على المصارف التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية وجوب التقيّد بالمعايير الاحترازية والتنظيمية يرقي العمل المصرفي الإسلامي وفق المعايير المصرفية الدولية. | 0.655 | 4.00 | موافق |
| 05 | تبني بنك الجزائر والمصارف الإسلامية للمعايير الرقابية والمحاسبية والقانونية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي على غرار IFSB وAAOIFI | 0.634 | 3.48 | موافق |
| 06 | إعادة تنظيم طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية يعزز كثيرا نشاط الصيرفة الإسلامية. | 0.769 | 3.66 | موافق |
| 07 | الإطار القانوني (التنظيم 02-20 والتعليمة 03 -20 ) يستجيب لمتطلبات ورهانات تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر. | 0.499 | 3.97 | موافق |
| 08 | لا تكتمل بيئة الصيرفة الإسلامية في الجزائر الآ بتحديد إطار الحوكمة الشرعية مع التركيز على الشفافية والإفصاح والاستقلالية | 0.673 | 3.90 | موافق |
| | **المتطلبات القانونية** | 0.31608 | 3.9483 | موافق |

**المصدر:** من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن آراء المستجوبين على كل عبارات محور المتطلبات القانونية كانت بالموافقة، وهذا ما تؤكده أراء المستجوبين على محور المتطلبات القانونية في مجمله التي كانت بإنحراف معياري 0.316 ومتوسط حسابي 3.95 الذي يقع في المجال من 3.40 إلى 4.19 بالنسبة للمتوسط الحسابي المرجح، مما يدل على أن أراء المستجوبين على محور المتطلبات القانونية كانت بالموافقة، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

**الجدول رقم (11): نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة للبعد المتطلبات القانونية**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| المتطلبات القانونية | 16.156 | 28 | .000 | .94828 | .8280 | 1.0685 |

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يعني أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.، وهذا ما يؤكد أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد المتطلبات القانونية كانت بالموافقة.

**2- درسة أراء المستجوبين حول البعد : المتطلبات الشرعية**

باعتبار أن الإطار الشرعي يشكل حجر الزاوية لأي نشاط مصرفي يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، وهو ما وقفنا عليه بجدية أكبر من خلال هذا الإستجواب المدون في الجدول 12 ، حيث خلص إلى النتائج التالية:

**الجدول رقم (12): نتائج دراسة أراء المستجوبين حول البعد : المتطلبات الشرعية**

| الرقم | العبارات | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | إنشاء الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يساعد على إضفاء المصداقية الشرعية للمعاملات المصرفية في الجزائر. | 0.441 | 3.86 | موافق |
| 02 | الهيئات الشرعية هي أحد أركان المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وطرق نجاتها من المخلفات الشرعية | 0.728 | 3.62 | موافق |
| 03 | تعميم منتجات الصيرفة الإسلامية عبر المصارف الإسلامية ونوافذ المصارف التقليدية قد يعزّز المواءمة بين المنظومة المصرفية القائمة وبين الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري. | 0.516 | 3.86 | موافق |
| 04 | ضرورة الإستفادة من المعايير الشرعية ( AAOIFI) وقرارات المجامع الفقهية | 0.649 | 3.28 | محايد |
| 05 | تحديد العلاقة بين الهيئة الشرعية الوطنية وهيئات الرقابة الشرعية على مستوى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية0. | 0.733 | 3.59 | موافق |
| 06 | وجود التدقيق الشرعي الخارجي كآلية رقابية موازية يضفي المصداقية الشرعية على منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. | 0.602 | 3.83 | موافق |
| 07 | ترويج البعد الفقهي بإنعدام شبهة الفوائد الربوية من أهم عوامل المحفزة على التعامل بمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. | 0.769 | 3.66 | موافق |
| 08 | وجود هيئة شرعية خاصة بالسلطات الإشرافية (البنك المركزي) وتعمل معها، يُفيد الصيرفة الإسلامية في إصدار أحكام شرعية معيارية توفق بين السياسات النقدية والإطار الرقابي وأحكام الشريعة. | 0.632 | 3.55 | موافق |
| | **المتطلبات الشرعية** | 0.44778 | 3.6552 | موافق |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن آراء المستجوبين على معظم عبارات محور المعوقات القانونية بالموافقة إلا العبارة رقم (02): ضرورة الإستفادة من المعايير الشرعية ( AAOIFI) وقرارات المجامع الفقهية فقد كانت آراء المستجوبين محايد، أما أراء المستجوبين على محور المتطلبات الشرعية في مجمله فقد كانت بإنحراف معياري 0.448 و متوسط حسابي 3.66 الذي يقع في المجال من 3.40 إلى 4.19 بالنسبة للمتوسط الحسابي المرجح، مما يدل على أن أراء المستجوبين على محور المتطلبات الشرعية كانت بالموافقة، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

**الجدول رقم (13): نتائج اختبار "كي دو" للبعد المتطلبات الشرعية**

| | المتطلبات الشرعية |
|---|---|
| Chi-Square | 53.552[a] |
| df | 13 |
| Asymp. Sig. | .000 |

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار Chi-Square تساوي 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يعني أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.، وهذا ما يؤكد أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد المتطلبات الشرعية كانت بالموافقة.

**3- درسة أراء المستجوبين حول البعد : متطلبات عامة**

سنحاول من خلال الجدول رقم 14 دراسة أرآء المستجوبين حول مجمل متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل عام، فكانت النتائج على النحو الآتي:

**الجدول رقم (14): نتائج دراسة أراء المستجوبين حول البعد : متطلبات عامة**

| الرقم | العبارات | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | زيادة وعي الأفراد والمتعاملين بأهمية وكفاءة منتجات الصيرفة الإسلامية كفيل بنجاح العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة. | 0.499 | 4.03 | موافق |
| 02 | فتح شبابيك (نوافذ) إسلامية لدى بعض المصارف التقليدية يشجع الإقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. | 0.632 | 4.45 | موافق |
| 03 | ابتكار أدوات مالية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات تمويلية يساهم في استقطاب العملاء نحو المالية الإسلامية. | 0.499 | 4.03 | موافق |
| 04 | اعتماد آلية الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية من شأنها أن تكمل نشاط الصيرفة الإسلامية. | 0.528 | 4.72 | موافق |
| 05 | تحتاج الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مرافقة مؤسسات داعمة لها كصناديق استثمار اسلامية ومؤسسات تأمين تكافلية ومؤسسات الأوقاف والزكاة0. | 0.494 | 4.62 | موافق |
| 06 | نجاح التحول نحو الصيرفة الإسلامية يمرُّ عبر فتح فروع أو نوافذ تقدم خدمات مالية إسلامية. | 0.581 | 3.86 | موافق |
| 07 | معرفة البنك المركزي لفلسفة عمل النظام المالي الإسلامي يساعد على تطوير صناعة التمويل الإسلامي بجميع مكوّناتها. | 0.686 | 3.55 | موافق |
| 08 | تسهيل اعتماد مصارف اسلامية جديدة في الجزائر يزيد من تنافسية الأدوات المالية الإسلامية وحجم الإقبال عليها، مقارنة بالأدوات المالية التقليدية. | 0.639 | 3.86 | موافق |
| 09 | عدم تركيز المصارف الإسلامية على صيغة التمويل بالمرابحة، والتركيز على الصيغ التمويلية ذات البعد الإستثماري. | 0.882 | 3.72 | موافق |
| 10 | التسويق الجيد لمنتجات الصيرفة الإسلامية وتعميمها قد يساهم في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي. | 0.626 | 3.97 | موافق |
| | **متطلبات عامة** | **0.31176** | **4.0828** | موافق |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن آراء المستجوبين على كل عبارات البعد متطلبات عامة كانت بالموافقة، وهذا ما تؤكده أراء المستجوبين على البعد متطلبات عامة في مجمله التي كانت بإنحراف معياري 0.316 ومتوسط حسابي 4.08 الذي يقع في المجال من 3.40 إلى 4.19 بالنسبة للمتوسط الحسابي المرجح، مما يدل على أن أراء المستجوبين على البعد متطلبات عامة كانت بالموافقة، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

**الجدول رقم (15): نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة للبعد متطلبات عامة**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| متطلبات عامة | 18.703 | 28 | .000 | 1.08276 | .9642 | 1.2013 |

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يعني أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.، وهذا ما يؤكد أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد متطلبات عامة كانت بالموافقة.

**رابعا: العوامل التي تعيق نجاح وإرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

**الجدول رقم (16): نتائج اختبار العوامل التي تعيق نجاح وإرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1.049E-015 | .000 | | .000 | 1.000 |
| | المعوقات القانونية | .333 | .000 | .426 | 142937240.1 | .000 |
| | المعوقات الشرعية | .333 | .000 | .461 | 134874301.4 | .000 |
| | المعوقات التنظيمية والادارية | .333 | .000 | .286 | 104770192.8 | .000 |

a. Dependent Variable: المعوقات القانونية والشرعية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (16) : نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية لمعلمات المعوقات القانونية، والمعوقات الشرعية، والمعوقات التنظيمية والإدارية هي على 0.000، 0.000، و 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي ان معالم المعوقات القانونية، المعوقات الشرعية، والمعوقات التنظيمية والإدارية لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.

نستنتج أن المعوقات القانونية والمعوقات الشرعية، والمعوقات التنظيمية والإدارية من العوامل التي تعيق نجاح وإرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**خامسا: عوامل نجاح وإرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

من خلال هذا الإختبار سنحاول بحث ودراسة العوامل التي من شأنها أن تساعد على نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر تبعا للإستبيان الذي أجريناه على عينة الدراسة والتي شملت الموظفين والعاملين في مجال البنوك الإسلامية وهو ما نلخصه في الجدول التالي:

**الجدول رقم (17): نتائج اختبار العوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 2.260E-015 | .000 | | .000 | 1.000 |
| | المتطلبات القانونية | .333 | .000 | .352 | 213251299.8 | .000 |
| | المتطلبات الشرعية | .333 | .000 | .499 | 274715749.2 | .000 |
| | متطلبات عامة | .333 | .000 | .348 | 218920055.0 | .000 |

a. Dependent Variable: متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر

**المصدر**: مخرجات البرنامج spss بناءا على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (17) : نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية لمعلمات المتطلبات القانونية، والمتطلبات الشرعية، ومتطلبات عامة هي على 0.000، 0.000، و 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي ان معالم المتطلبات القانونية، والمتطلبات الشرعية، ومتطلبات عامة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha$=5%.

نستنتج انه من أجل الارتقاء ونجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر يجب توفير عناصر المتطلبات القانونية، والمتطلبات الشرعية، ومتطلبات عامة

## V .الخاتمة:

إن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتوقف على توفر مجموعة من الشروط تتمثل في وجود بيئة مصرفية داعمة، وأطر تنظيمية ملائمة ورقابة شرعية، ناهيك عن جوانب أخرى كالإرادة السياسية والإطارات البشرية، وشبكة اتصالات الكترونية حديثة.

وبالرغم من حداثة التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية التي يقتصر نشاطها على مصرفين هما بنك البركة ومصرف السلام، إلاّ أنها تسعى إلى الإنفتاح على المعاملات المصرفية الإسلامية المتنوعة، سواء عن طريق فتح شبابيك أو نوافذ تقدم خدمات وفق أحكام

الشريعة الإسلامية، أو من خلال تأسيس فروع أو مصارف إسلامية كاملة، تمارس نشاطها في إطار قوانين وتشريعات واضحة، ولهذا يعتبر الإطار التشريعي والقانوني حجر الزاوية في منظومة الصناعة المالية الإسلامية، من خلال تأطير مكونات المالية الإسلامية التي تشمل الصيرفة الإسلامية، والتامين الإسلامي والصكوك، حيث تحاول الجزائر غرار بعض البلدان المجاورة التي وضعت قوانين تنظم الصيرفة الإسلامية كالمغرب وتونس ، أن تواكب مسيرة هذه الدول بوضع نصوص قانونية في شكل تنظيم يؤطر نشاط الصيرفة الإسلامية،وهو ما قام بنك الجزائر من خلال إصدار تنظيم 20-02 المتعلق بتنظيم نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر، وبناءا على ذلك يمكننا استخلاص جملة من النتائج تلخص مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر على النحو التالي:

1. تثمين الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر بإصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 141هـ الموافق لـ 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي يمكن القول أن هذا التنظيم هو ترجمة للإرادة السياسية للبلاد التي تعوّل كثيرا على توظيف كل طاقاتها المالية خدمة للإقتصاد الوطني.

2. تأطير الجانب الشرعي من خلال إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يوم 01 أفريل 2020م تحت وصاية المجلس الإسلامي الأعلى، هذه الدعامة الشرعية طالما أوصى بها الخبراء والمختصين في الملتقيات والندوات العلمية ،

3. تعميم تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال المادة 18 من النظام رقم 20-02، خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول إلى للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل؛

4. تعزّز قطاع التأمين التكافلي بإطار قانوني هام يحدّد شروط وكيفيات ممارسة التامين التكافلي في الجزائر من خلال مرسوم تنفيذي رقم 21 المؤرخ في 23 فيفري 2021، وهو ما يسمح ويشجع على تطوير الاطار التنظيمي والمؤسساتي للصناعة المصرفية الاسلامية التي تحتاج دوما إلى تأمين تكافلي يرافقها بدلا من التأمين التقليدي الذي لا يتوافق مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

## IX .النتائج:

- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%، و أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعدين المعوقات القانونية، و المعوقات التنظيمية والادارية كانت بالموافقة.
- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%، وأن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات البعد المعوقات الشرعية كانت محايدة.
- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين عند مستوى معنوية $\alpha$=5%، و أن اتجاه أراء المستجوبين على عبارات الأبعاد المتطلبات القانونية، المتطلبات الشرعية، ومتطلبات عامة كانت بالموافقة.
- أن المعوقات القانونية والمعوقات الشرعية، والمعوقات التنظيمية والإدارية من العوامل التي تعيق نجاح وإرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- من أجل الارتقاء ونجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر يجب توفير عناصر المتطلبات القانونية، والمتطلبات الشرعية، ومتطلبات عامة.

**توصيات الدراسة:**

وبناءا على هذه النتائج، يمكننا استخلاص جملة من التوصيات والحلول للفاعلين والمهتمين بالصيرفة الإسلامية نلخصها في النقاط التالية:

- اجراء تعديلات على بعض مواد قانون النقد والقرض لجعلها تتكيف مع التنظيم الجديد 20-02 والتي تشمل المواد 66،67،68،73 خصوصاً المادة 67 التي يمكن أن يضاف لها بند ينص على "كما يجوز للبنك المركزي تلقي الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية"؛

- ضرورة الإنفتاح على الهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية والإستفادة من خبرتها وتوجيهاتها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ، فيما يخص المعايير الإحترازية والمبادئ الإرشادية لعمل البنوك، بالإضافة إلى استخدام معايير المحاسبة والمراجعة في المؤسسات والمصارف الإسلامية.
- استحداث هيئة أو مصلحة لدى البنك المركزي تهتم بشؤون الصيرفة إسلامية ومرافقتها، تسهر على مراقبة البنوك والشبابيك الإسلامية والإشراف عليها خصوصاً المعايير الإحترازية من مخاطر السيولة والسوق والإئتمان وكفاية رأس المال وغيرها؛
- زيادة الإهتمام بالدعاية والتسويق الجيّد للأدوات المالية الإسلامية على نطاق واسع، عبر مختلف الوسائط الإعلامية وموجهة لكافة شرائح المجتمع بأهمية التوجه للتعامل مع المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرف المصارف والشبابيك الإسلامية في بلادنا؛
- ضرورة إنشاء معاهد تعليمية متخصصة ومراكز تدريب وعقد مؤتمرات وحلقات نقاش لتأهيل الإطارات البشرية اللازمة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية بشكل خاص والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام؛
- الإستفادة من النجاحات التي حققتها تجارب بعض الدول التي سبقتنا في مجال الصيرفة الإسلامية، خصوصاً تجربة ماليزيا وبعض الدول التي طبقت نظام الصيرفة الإسلامية المزدوج، الذي يسمح للمصارف الإسلامية أن تقدم خدماتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية الربوية، تحت إشراف ومراقبة بنك مركزي واحد؛
- عصرنة الخدمات المالية الإسلامية ومواكبتها للصيرفة الإلكترونية، بالإعتماد على عنصر الإبتكار والإبداع في تقديم منتجات مالية شرعية تنافس بها المنتجات المالية التقليدية؛
- وضع تحفيزات ضريبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلاميّة، والمؤسسات التي تملك الشبابيك الإسلامية من أجل تشجيع قطاع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

## الإحالات والمراجع :


1. الجريدة الرسمية. (2003). الأمر 03-11. *الجريدة الرسمية*.
2. الجريدة الرسمية. (4 نوفمبر, 2018). الجريدة الرسمية. *الجريدة الرسمية*.
3. الجريدة الرسمية. (2020). التنظيم 20-02. *الجريدة الرسمية رقم 16*، 32.
4. الجريدة الرسمية. (2021). مرسوم تنفيذي رقم 21 المؤرخ 23 فيفري 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر .
5. الرائد الرسمي. (2013). قانون الصكوك الإسلامية في تونس رقم:30 مؤرخ في30 جويلية 2013، منشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (المسمى في الجزائر بالجريدة الرسمية) عدد 53 لسنة 2018 يتضمن بمقتضاه السماح للحكومة التونسية بإصدار مشروط للصكوك الإسلامية لفائدة مؤسسات القطاع الخاص على أ.
6. المجلس الإسلامي الأعلى . (2020). الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية .
7. بن قايد الشيخ. (2019). *دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادي* أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ة . غرداية : جامعة غرداية
8. بنك الجزائر. (2021). ***bank of algeria***.
9. سليمان ناصر. (2005). *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية*. مكتبة الريام . الجزائر.
10. صالح صالحي. (2021). واقع التأمين التكافلي في الجزائر . سطيف ، مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو مغاربي ، الجزائر .
11. عبد الكريم احمد قندوز . (2020). الصناعة الماليةبدول المغرب العربي الواقع والتحديات والآفاق . *صندوق النقد العربي* ، 30.

12. **مرسوم رئاسي . (18 افريل, 2017). مرسوم رئاسي رقم 17–141.** ***الجريدة الرسمية رقم 25.***

13. **مفتاح بوجلال . (2020). الملاءمة المالية القانونية للمالية الإسلامية في الجزائر، . *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية* ، 1079.**

14 **. ناصر . (2005).** ع*لاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية* . الجزائر : جامعة الجزائر .

15. **وكالة الأنباء الجزائرية. (2021).**

**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

بن قايد الشيخ، عبادة عبد الرؤوف(2022)، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07(العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،ص.ص 162-179

SCAN ME